مرزوق الحلبي*

اجتهاد إسرائيلي للإمساك بـ «الربيع العربي» وسط رمال متحركة!

[قراءة في كتيب إسرائيلي بعنوان «سنة على الربيع العربي: الإسقاطات الإقليمية والدولية»]

* اسم الكتاب: «سنة على الربيع العربي: الإسقاطات الإقليمية والدولية»

* إعداد وتحرير: يوئيل جوجانسكي ومارك هيلر

* إصدار: مذكرة رقم ١١٤ - آذار ٢٠١٢، معهد دراسات الأمن القومي - INSS - جامعة تل أبيب

تمهيد

القراءة الإسرائيلية لأحداث «الربيع العربي» أعمق مما تصوّرها البرامج التلفزيونية ومما تحفل به الصحافة الإسرائيلية في جاري عملها. وكان إيهود يعاري المحلل السياسي «المختص» في الشؤون العربية قد تحوّل في ضوء أحداث الربيع العربي وبالذات على خلفية «تحليلاته»، إلى أضحوكة مع تدحرج الأحداث ونسفها لتقديراته ومقولاته وجزمه في الحكم على الأمور، إذ يتضح من قراءة أكثر تعمقا لقراءات إسرائيلية غير «إعلامية» أن في إسرائيل مَن يرصد بيقظة وبكثير من الأدوات الذكية التحولات الإقْليمية منذ انطلاق

* كاتب وحقوقي فلسطيني- دالية الكرمل.

الربيع العربي. هذا هو الانطباع الذي ينشأ من مراجعة كتيّب صادر حديثا عن معهد دراسات الأمن القومي في جامعة تل أبيب. والكتيّب الواقع في نحو ٨٠ صفحة يراجع الأحداث في العالم العربي من كل زاوية ممكنة بما في ذلك انعكاس هذه الأحداث في المرآة الإسرائيلية. وهو يفعل ذلك بمنهجية علمية يؤكد المعهد مُصدر الكتيّب أنه ملتزم بأعلى معاييرها في البحث وإعداد أوراق العمل ووجهات النظر في مثل هذه الشؤون.

يتألف الكتيّب من أربعة فصول وفي كل فصل عدد من المحاور. يبدأ الكتيّب بنظرة من فوق على التطورات وضعها الجنرال احتياط عاموس يادلين، رئيس معهد دراسات الأمن القومي، ثم ينتقل إلى رصد الأبعاد الدولية للربيع العربي وينتقل في الباب الثالث إلى رصد المحور الإقليمي ثم يأتي الفصل الرابع ليدخل في تفاصيل انعكاس الربيع العربي على بعض المحاور الإسرائيلية لا سيما بالنسبة للاستراتيجيا العسكرية. وقد عكست المقالات التحليلية في ماهيتها «نضجا» إسرائيليا واستقامة أكاديمية بعيدة عن غائية أو قصدوية. ربما لأن الأمر بشأن قراءة بحثية لأناس يشتغلون بالاستراتيجيا والأمن القومي، وليس بشأن قراءات من سياسيين يصوبون القراءة إلى أهداف سياسية محددة، أو يجيرون الأحداث ضمن أفكارهم ومشاريعهم ومصالحهم بعيدا عن الإحاطة بالظاهرة أو تفكيكها إلى عواملها. وهو مثال آخر على المفارقة الحاصلة في السياسة الإسرائيلية التي شهدت في السنوات الأخيرة «اعتدالا» في الأوساط الأمنية والاستراتيجية وتنظيراتها المعلنة على الأقل، مقابل تطرف في خطاب الأوساط السياسية وجنوحها نحو التصعيد ـ على الأقلّ مقابل الفلسطينيين.

نظرة من علٍ. الربيع غير المكتمل!

يدّعي يادلين في تحليله أن «الربيع العربي» لم يكتمل حتى الآن لا في سيروراته الأفقية ـ العددية ـ ولا في سيروراته النوعية ـ عُمق التحولات. شمل «الربيع» في طلّته ست دول عربية من أصل ٢٢ دولة عربية وبشكل متفاوت. فقد تبدل النظام في تونس ومصر وليبيا (بعد تدخل عسكري لقوات الناتو) ونُحّي الرئيس في اليمن بينما، الأمور في سورية والبحرين لا تزال في ذروتها من حيث الوقائع. ظاهرة الدومينو توقفت عند هذه الدول وكأنها علقت في رمال الصحاري العربية ـ على الأقلّ مؤقتا. وأشار يادلين إلى جدلية الأثر الذي شكلته التحولات في تونس ومصر وليبيا. صحيح أنها تشجع الجماهير على الثورة والتمرّد لكنها علّمت الأنظمة دروسا وأكسبتها حنكة استثمرتها في احتواء حركات احتجاج احتمالية وتنفيس الغضب الشعبي. ففيما أقدم الملك الأردني على إجراء إصلاحات وزارية وتعديلات في نظام الحريات السياسية بزّته الأسرة الحاكمة في السعودية بإغداق الأموال على المواطنين بصورة مباشرة أو غير مباشرة (١٣٥ مليار دولار في سنة واحدة). هذا فيما عمدت الأنظمة إلى سياسات اليد الحديدية والقمع والتدمير للحفاظ على نفسها ـ اليمن وسورية والبحرين. يشير يادلين إلى التململ الحاصل في بعض الدول العربية خاصة الأردن والمغرب وإلى احتمالات هذا التململ، لافتا إلى أن الأنظمة تتعاطى معه باستراتيجيات مختلفة، أهمها الاحتواء بالتقدمات المالية وإجراءات الحكم والقبضة الحديدية. ويعتقد أن التغيير إذا ما حصل في السعودية سيكون أكثر دوياً وتأثيرا في المنظومة الدولية ولو لسببين، الأول ـ وجود المدينة والحرم ووجود احتياطي نفط أساس. والتغيير إذا ما حصل في سورية سينعكس بشكل إقليمي، كأن ينكسر المحور الإيراني في إحدى حلقاته ويتعزز المحور التركي السعودي الناشئ الآن.

يعتقد يادلين أن الإسلام السياسي هو أبرز المستفيدين من الحاصل عربيا بدلالة أنه يتصدر الآن القوى الفاعلة ـ مصر وتونس وسورية ـ ويبدو مرشحا أكثر من غيره لتسلم دفة القيادة في المرحلة المقبلة انتقالية كانت أو تحوّلية. ومن هنا تساؤله ما إذا كان هذا مبشرا بتحول الربيع العربي إلى «خريف إسلامي». وهذا الموقع بالذات للقوى الإسلامية من شأنه ـ حسب يادلين ـ وآخرين أن يغيّر في طبيعة هذه القوى وفي أدائها السياسي خلافا لذلك الذي أنتجته خلال عقود كانت فيها معارضة أو ممنوعة. فالمسؤولية عن أوضاع اقتصادية متأزمة وقاصرة وعن حالة من تفكك الدولة العربية قد يجعل هذه القوى تغيّر من توجهاتها وصورتها كما انطبعت في الذهنية العامة. بمعنى، أنه سيقف الإسلام السياسي ـ مع قوى المجتمع الأخرى ـ أمام أسئلة صعبة، ومنها تطوير المبنى الديمقراطي الذي بدأ بانتخابات تشريعية إلى نظام دستوري ديمقراطي، وإن كان الانتكاس واردا، أيضا [طالع ترجمة كاملة لمقال يادلين في هذا الكتيب في سياق لاحق من هذا المحور– المحرّر].

البُعد العالمي. حدث عالمي بامتياز

يشكل الشرق الأوسط لا سيما العربي مثار صراع بين قوى إقليمية ودولية عديدة، وذلك للأسباب التالية: ١. كونه أحد أهم مصادر النفط في العالم. ٢. كونه مفصلا مهما بين ثلاث قارات. ٣. كونه ممرا تجاريا مهما ـ قناة السويس. ٤. كونه الفناء الخلفي

يشكل الشرق العربي الآن مساحة جاذبة للعمل القاعدي لا سيما اليمن والعراق وليبيا حيث ضعفت سيطرة الدولة وانهارت منظمات الأمن وأجهزته التي كانت القاعدة على مهدافها. يبرز الوضع في اليمن كنموذج لما يُمكن أن يكون في هذا الباب. هناك، سيطرت القاعدة على مساحات واسعة وعلى مدن وقرى ورسخت من وجودها ومن حضورها. تعمل القاعدة كمنظمة إرهابية دولية ذات أيديولوجية تقويضية للدولة على الاستفادة من الوضع العربي الجديد لجهة إقامة مشاريعها السياسية حيث تستطيع

لأوروبا وشريك أوروبا على البحر المتوسط. ٥. يقع على الحدود بين الاتحاد الأوروبي وبين روسيا والشرق الأقصى. ٦. تركيبة ديمغرافية عرقية متوترة العلاقات لا سيما بين غالبية سنية ومحور إيران الشيعي. كل هذه الأمور هي الخلفية لفصل في الكتيّب يتناول الربيع العربي ضمن هذه المنظومة من الكتل والدول والمحاور.

تجد الولايات المتحدة نفسها مثلا ـ حسب عوديد عيران ـ في موقف حرج أمام تحولات أتت على حلفاء لها ـ مبارك وعبد الله صالح ـ وقد تجرف آخرين فيما تواجه المدّ الإيراني ونزعته للتأثير الاستراتيجي عبر المشروع النووي. وهذا في وقت تعصف بها أزمة اقتصادية، وكذلك بأوروبا، الأمر الذي يحدّ من قدرتهما ومرونتهما على التدخل لضمان مصالحهما. وعليه، بدأت تتعاطى مع الأمور بكثير من الحذر، تحاول إنقاذ ما يُمكن إنقاذه وبثمن التخلي عن شركاء وحلفاء! وأعطى مثلا على محدودية التأثير الأميركي على مجريات الأمور بعجزها عن تحريك مسار التفاوض الإسرائيلي ـ الفلسطيني. أما المدّ الإسلامي فتراهن عليه أن ينسجم مع السياسات السعودية والقطرية المتفقة مع السيناريوهات الأميركية العينية والاستراتيجية.

بدا الاتحاد الأوروبي متفاجئًا مما حصل أمام ناظريه، فهو الساعي إلى تعزيز الديمقراطيات وقواها في الدول العربية حتى الآن سيكون ملزما ـ حسب شمعون شتاين ـ بقبول حق المجتمعات العربية في اختيار موديلها الاجتماعي ـ الاقتصادي في حوض البحر المتوسط. هذا مع العمل الجاد لحفظ استقرار المنطقة العربية الواقعة على عتبة أوروبا بدعم متفاوت حسب مدى التزام الشركاء العرب الجدد بمبادئ الاتحاد الأوروبي وقيمه في الحلبة الدولية. فإذا اتسعت الإصلاحات الديمقراطية يُتوقّع أن يتسع الدعم الأوروبي علما أن دول الاتحاد منفردة ومجتمعة تعاني أزمة اقتصادية حقيقية قد تحدّ من التدخل والدعم.

أما روسيا، فتعبّر بوضوح عن رغبتها في وراثة الدولة السوفياتية في السياسات الإقليمية فتبدو ـ حسب تسفي ماغين– وهي حذرة، تحاول أن تستثمر ما يطرأ ويتغيّر لصالحها. تستفيد من الوضع القائم إلى اللحظة التي تكتشف فيها أنه سيتغيّر. ونذكر لها أداءها في الحالة الليبية مثلا. ففي البداية عارضت إرسال قوات عسكرية غربية للإطاحة بمعمر القذافي، وفي الخلفية نشاط الشركات الروسية في ليبيا خاصة في مجال النفط. لكن بعد أن اتضح لها أن الغرب مصرّ على التدخل، وبعد أن تلقت وعودا بضمان مصالح شركاتها هناك، دعمت التدخل، وإن أسمع قادتها ملاحظة هنا أو هناك خلال سير المعارك. بمعنى، أنها مستعدة لتغيير مواقفها وفق إيقاع مصالحها كما تريدها أو كما تتحصّل لها في واقع التحولات. وهو ما يُمكن أن ينسحب على الحالة السورية التي لا يشكّل الموقف الروسي فيها الموقف النهائي والأخير. بل يبدو ـ والكلام لماغين ـ أنها تدحرجت إلى وضع مفخخ تضطرّ فيه إلى حماية نظام الأسد، وإفشال الإجراءات ضد إيران، فيما الأمور لا تسير لصالح هذا المحور. ومن هنا سعيها ـ روسيا ـ إلى إيجاد مخرج من وضعية قد تؤدي بها إلى اختيار الخاسرين، الأمر الذي سيورّطها مع المنتصرين! وهذا مصدر محاولاتها التوصل إلى تسوية مع الغرب بشأن المنطقة، والتحولات فيها، باعتبارها المجال الحيوي المباشر الواقع على حدود روسيا الجنوبية.

لن يظل الاشتغال بالشرق الأوسط المتحول محصورا في المحاور الإقليمية والدولية، بل يتعداه إلى منظمات غير دولانية مثل القاعدة. فحسب يورام شفايتسر يشكل الشرق العربي الآن مساحة جاذبة للعمل القاعدي لا سيما اليمن والعراق وليبيا حيث ضعفت سيطرة الدولة وانهارت منظمات الأمن وأجهزته التي كانت القاعدة على مهدافها. يبرز الوضع في اليمن كنموذج لما يُمكن أن يكون في هذا الباب. هناك، سيطرت القاعدة على مساحات

واسعة وعلى مدن وقرى ورسخت من وجودها ومن حضورها. تعمل القاعدة كمنظمة إرهابية دولية ذات أيديولوجية تقويضية للدولة على الاستفادة من الوضع العربي الجديد لجهة إقامة مشاريعها السياسية حيث تستطيع. وقد يكون هذا ما يدفعها لناحية الصدام مع الإسلام السياسي الذي يبني على وجود الدولة كفرصة له للحكم والسؤدد. لا تزال الأمور غير واضحة من حيث طبيعة العلاقة بين الأنظمة التي ستنشأ وبين القاعدة. لكن من الواضح للإسرائيليين أن إسرائيل قد تجد نفسها في مواجهة مباشرة مع القاعدة في سيناء أو الجولان وغيرهما من حدود!

أبعاد إقليمية. إيران

أول الضاحكين وآخر الباكين!

شهدت السنة الأخيرة ـ حسب شلومو بروم ـ وقوع اضرار بالمصالح الأميركية الإسرائيلية الأوروبية نتيجة الربيع العربي. فقد تبدل نظامان حليفان ـ في مصر وتونس ـ وشهدت كل الدول صعودا للقوى الإسلامية التي لا تمتاز بودّها للغرب أو إسرائيل. لكن هذا الضرر قد يتوازن مع سقوط سورية من المحور الإيراني. وقد يتحول إلى ربح، إذا ما نحت الأنظمة الجديدة منحى متفاهما مع الغرب وسياساته على غرار ما هو الوضع في السعودية أو تركيا، التي خففت من غضبها حيال إسرائيل، لصالح جهود استغلال ضعف إيران وحليفته سورية، واستثمار الفرص المفتوحة لها الآن على الخط السعودي.

رُصد في المقابل سعي إيراني غير مسبوق لاستثمار الأحداث، خاصة في أشهرها الأولى عندما بدا أن الدول الحليفة لأميركا هي المرشحة للتحولات. وساد الاعتقاد لدى إيران، ولكن في السياسة العربية أيضا، أن ما حصل لمصر أو تونس أو اليمن أو البحرين هو بسبب ولاء النظامين فيهما للغرب. لكن عندما اتضح أن سورية اشتعلت بالتحولات انحسر الشعور الإيراني بالنشوة وتحفزها للانقضاض على المتغيرات. فقد أملت إيران أن تنضوي قوى إسلامية صاعدة تحت لوائها كقائدة الصدامية الإسلامية مع الغرب. لكن هذه القوى تبدو حذرة وممتنعة حتى الآن عن الدخول إلى هذا الموضع. بل يبدو الخطاب العربي أقرب إلى تبني الموديل التركي منه إلى تبني الموديل الإيراني. هذا فيما يزداد الخوف من سقوط النظام في سورية ضحية لتحولات الربيع العربي، وهو ما يُمكن أن يضرّ المصالح الإيرانية في مستويين، سقوط الحليف العربي الأبرز لإيران، وإمكانية انتقال التحولات إلى داخل إيران التي كانت شهدت في العام ٢٠٠٩ أحداث عصيان مدني ضد النظام تم قمعها بالحديد والنار. فالنجاح العربي في قلب أنظمة القمع والفساد والاستبداد سيتحوّل إلى قوة دفع إقليمية تمتد مفاعيلها إلى داخل إيران، فتكون خسرت خاصرتها السورية وعلقت النار بأذيال عباءة الفقيه. وهي التي ضحكت أولا قد تجد نفسها الباكية الأخيرة.

بالنسبة لاحتمالات التحول في دول الخليج يقول يوئيل جوجانسكي: إنها أقلّ بسبب طبيعة المجتمعات في هذه الدول حيث مبناها عشائري لم تستطع عقود من النفط وريعه أن تغيّره. ويشير إلى أن النظام العائلي القائم هو النموذج الذي يناسب طبيعة هذه المجتمعات العشائرية. وهي مجتمعات غير جائعة ولا فقيرة بل ميسورة الحال تغرق أحيانا بالمدخولات التي تزيد عن حاجتها. ومن هنا استبعاد أن تغزوها تحولات الربيع العربي. وفي الخلفية سعي الأنظمة إلى الاحتواء بالتقدِمات والإجراءات الأخرى. أما البحرين فتبدو مشهدا مغايرا لأن التوتر بين المواطنين والنظام ينبع أكثر من حقيقة وجود نظام أقلية سنية على أكثرية شيعية (على العكس من الحال في سورية) ووجود منظومة من القيود المفروضة عليها وتدخل إيراني واضح من خلال الورقة الشيعية. وهو ما استقدم تدخلا سعوديا عسكريا ساعد قوات نظام البحرين على قمع التململ الشعبي وتخفيف حدته مؤقتا على الأقل. بمعنى، أن الأنظمة في هذه الدول لجأت إلى التقدِمات وإلى القمع كاستراتيجيتين للاحتواء من خلال مراعاة كل دولة لتركيبتها الديمغرافية.

أما الأردن ـ وتربطها معاهدة سلام مع إسرائيل ـ فتشكّل مثار اهتمام لإسرائيل في مستويين إثنين، في الأول ـ كونها الدولة العربية الثانية بعد مصر التي ارتبطت مع إسرائيل باتفاقية سلام وأن هناك خوفا إسرائيليا على الأردن من تغيير النظام الملكي أو من صعود الإخوان المسلمين وإلغاء الاتفاقية. لكن في المستوى الثاني، فإن التغيير، إذا أفضى إلى تسلم الأكثرية الفلسطينية لمقاليد الحُكم، فقد يكون الأمر في صالح إسرائيل جديا ـ حسب عوديد عيران.

فإقامة نظام أردني ذي قيادة فلسطينية قد يسهّل على إسرائيل تمرير «الخيار الأردني» كتسوية للمسألة الفلسطينية بادعاء وجود دولة فلسطينية شرق الأردن فما الحاجة إلى دولة ثانية غربي نهر الأردن! مع هذا فإن إسرائيل معنية في الوقت الراهن باستمرار النظام الملكي وسيطرته باعتباره صمام أمان للحدود الشرقية، ومن هنا يُمكن أن نفهم الإشارات الإسرائيلية للملك عبد الله أنها معنية به ومستعدة للتعاون معه في ضمان استقرار المملكة.

إلا أن انسحابا أميركيا من العراق قد يشتغل في اتجاه

أما الأردن ـ وتربطها معاهدة سلام مع إسرائيل ـ فتشكّل مثار اهتمام لإسرائيل في مستويين إثنين، في الأول ـ كونها الدولة العربية الثانية بعد مصر التي ارتبطت مع إسرائيل باتفاقية سلام وأن هناك خوفا إسرائيليا على الأردن من تغيير النظام الملكي أو من صعود الإخوان المسلمين وإلغاء الاتفاقية. لكن في المستوى الثاني، فإن التغيير، إذا أفضى إلى تسلم الأكثرية الفلسطينية لمقاليد الحُكم، فقد يكون الأمر في صالح إسرائيل جديا ـ حسب عوديد عيران. فإقامة نظام أردني ذي قيادة فلسطينية قد يسهّل على إسرائيل تمرير «الخيار الأردني» كتسوية للمسألة الفلسطينية

معاكس ضد الاستقرار ويدفع حركة التململ الأردنية، ويلاحظ عيران أنه لم يعد تململ فلسطيني ضد قانون الانتخابات الذي يحدّ من التمثيل الفلسطيني في البرلمان ومؤسسات الحكم بل انضمت إليه فئات شعبية أردنية ذات أصول عشائرية وتوجهات إسلاموية سلفية أو سواها. هنا، يمتدّ السؤال إلى مستقبل العلاقات الداخلية في الأردن بين العشائر والنظام الذي أنتجته، وبين الفلسطينيين الوافدين في حين أن التواجد العراقي الذي قد يتلوه تواجد سوري كثيف (لاجئون محتملون) سيزيد من التوترات الداخلية في الأردن. ومن هنا ربما اهتمام إسرائيل أن يُضمن الهدوء على الجبهة الشرقية.

الوضع في سورية قد ينزلق، أيضا، إلى الساحة اللبنانية. ومن عادته أن ينعكس هناك بشكل كبير خاصة بعد ٣٠ عاما من السيطرة على كل صغيرة وكبيرة هناك ـ حسب بنديتا برتي. وتؤكّد أن سقوط نظام الأسد سيحرر لبنان من الأسر وإن كانت جهة التحرر غير مضمونة لجهة التسوية والديمقراطية والتعافي من نظامه الطائفي المسكون بالسلاح والبارود.

قد تكون تركيا حتى الآن الأكثر استفادة من الربيع العربي ـ حسب جاليا ليندشتراوس ـ كمحور إقليمي يحاول أن يطور موقعه في أوروبا وفي العالم العربي. فقد برزت كنموذج لنظام سياسي إسلامي ديمقراطي سيستفيد من القوى الحاكمة الجديدة التي ستستعين به وتعوّل عليه ليطور مركزه الإقليمي. في المستوى الثاني، تعزز موقعها بسبب الضعف الإيراني في خاصرة إيران السورية. وإيران هي المنافسة الإقليمية لتركيا. وبدأت في الوقت ذاته التحول إلى محور ملطف للأجواء في نظر أوروبا وأميركا، وهو ما قد يرفع من أسهمها في نظر المنظومة الدولية كعامل مؤثّر باعث على الاستقرار ووسيط مع الأنظمة التي قد تنشأ. كما أن اهتمام السعودية وتقاربها من اسطنبول يشكل لبنة أخرى في بناء الموقع المتقدم لتركيا في المرحلة الحالية.

إسرائيل مقابل واقع جديد ـ ضغوطات على كل الجبهات!

يسلط أحد مقالات الكتيب تسلط الضوء على موضوع السلاح غير التقليدي ـ كيماوي وبيولوجي ونووي ـ في المنطقة المتشكلة من جديد. فقد تجد إسرائيل نفسها أمام انتقال غير آمن للسلاح غير التقليدي الذي قد يتحول إلى استخدام لهذا السلاح ضدها. والعيون شاخصة إلى الأرض السورية، حيث تعتقد إسرائيل وجود نظام متطور من الأسلحة الكيماوية والبيولوجية. وقوع هذا السلاح ـ أو السلاح المماثل في مصر ـ في أيدي جهات ومنظمات إرهابية قد يضعها أمام امتحان صعب. في مستوى السلاح النووي، فإن نشوء أنظمة إسلامية قد يعيد المنطقة إلى سباق لامتلاك سلاح نووي، إلا أن الاعتقاد الآن أن الأمر مؤجّل وقد لا يبرز في الأمد المنظور.

سيعيد انفتاح الربيع العربي على احتمالات أوسع في المرحلة المقبلة، كإلغاء اتفاقية السلام مع مصر أو الأردن أو كلتيهما مثلا ، الجيش الإسرائيلي إلى مرحلة كان فيها قبل اتفاقيات السلام عندما كان مضطرا لبناء هيكلياته وتسلحه وقواه البشرية من جديد على أساس فرضية عمل تقضي بمواجهة ما قد ينشأ على جبهتين هادئتين، الشرقية والجنوبية. وهذا ما يتطلب ميزانيات هائلة، وتغييرات

الوضع في سورية قد ينزلق، أيضا، إلى الساحة اللبنانية. ومن عادته أن ينعكس هناك بشكل كبير خاصة بعد ٣٠ عاما من السيطرة على كل صغيرة وكبيرة هناك ـ سقوط نظام الأسد سيحرر لبنان من الأسر وإن كانت جهة التحرر غير مضمونة لجهة التسوية والديمقراطية والتعافي من نظامه الطائفي المسكون بالسلاح والبارود.

جذرية في النظرية العسكرية الإسرائيلية ـ حسب جابي سيبوني.

وتتعقّد الأمور أكثر في حال انفتحت الجبهة الشمالية السورية في إطار مواجهة النظام لمصيره أو نشوء نظام جديد أو غياب سيطرة على هذه الجبهة. أما الحالة الفلسطينية الراكدة نوعا ما في هذه المرحلة فقد تتفجر هي أيضا، فارضة على الجهاز العسكري في إسرائيل تحديات جديدة في المنطقة بين البحر والنهر.

ربما أن عنات كورتس التي تناولت الحلبة الإسرائيلية الفلسطينية في ظل التحولات العربية سمعت إشارات سيبوني خاصة فيما يتصل بالجبهة مع الفلسطينيين، ومن هنا توصيتها أن تبادر إسرائيل إلى احتواء جزء من التحولات العربية بتفعيل المسار التفاوضي مع الفلسطينيين وقبول الحراك الفلسطيني نحو مصالحة فتح وحماس، كخطوة تبعث على الاستقرار في المناطق الفلسطينية، وتعزز وجود سلطة قادرة على التعامل مع احتجاجات جماهيرية فلسطينية أو توجهات صدامية مع الجيش الإسرائيلي. وتخلص إلى القول إن الاستقرار في المناطق المحتلة هو مصلحة مشتركة للقيادتين الإسرائيلية ـ الفلسطينية، اللتين ينبغي أن تكونا مستعدتين لإمكانية تفجّر انتفاضات كجزء من التمرّد على الوضع الفلسطيني الداخلي، وعلى الاحتلال، وسعيا للخروج من عنق الزجاجة.

القراءات وحدها لا تكفي!

يتضح أن القراءات مهما تكن حكيمة وذكية لن تكفي إسرائيل التي لن تستطيع التأثير على الأحداث أو تحديد وجهتها ـ كما يقول بعض واضعي المقالات في الكتيّب. ومع هذا فإن القراءات تزودها بخيارات استراتيجية وتعدّها للسيناريوهات الأسوأ من ناحيتها. وهذا هو أساس التفكير والتخطيط الاستراتيجي؛ أن يزوّد مواقع صنع السياسات بمعرفة وأدوات للتعامل مع ما قد ينشأ عن الربيع العربي غير المكتمل، يوجّه الفعل والتدخل والتعاطي العام لإسرائيل الرسمية. وهو ربيع بدأ من حلقة المطالبة بالحريات السياسية والكرامات الإنسانية، أول حلقات الحقوق المدنية في الدولة الحديثة.

وعلى الرغم من أن أن مُحركي هذا الربيع جاؤوا من الفئات الوسطى ذات الفكر اليساري الليبرالي إلا أنها انحكمت في امتحانها الأول ـ الانتخابات ـ لمنطق القوة الانتخابية وهي قوة تحصّلت للإسلاميين أكثر من غيرهم. وقد رأينا ذلك لوجود محورين بانيين لهذه القوى، الأول ـ تلك المعارضة السياسية للحكم التي تشكل شرعية لهذه القوى. والثاني ـ تلك المعارضة الهويتية الثقافية للغرب. وبينهما محاور أخرى مثل الإيمان الديني كبديل عن الفكرة السياسية المُخفقة مثل الدولة والقومية والاشتراكية وكون هذه الحركات دول ظل داخل الدول من حيث تنظيمها ومقدراتها ومواردها المالية التي تحولت لعقود إلى نظام رفاه اجتماعي وشبكة أمان بديلة لما أخفقت الدولة في توفيره. هذا فيما ساعدتها تلك الهجرة الجماعية للعقول والأدمغة والإنتلجينتسيا العربية الطوعية والقسرية إلى المنافي الأمر الذي ترك المجتمعات بين قوتين ـ السلطة ومؤسساتها والجامع ومؤسساته. ومن هنا ميل بعض الكتاب المشاركين في الكتيّب إلى النظر إلى الربيع العربي كأنه متدحرج حتما إلى «خريف إسلامي»!

أحداث بدأت بتقويض النظام العربي الذي قام بعد اتفاقية سايكس- بيكو ورحيل الاستعمار، لكن من السابق لأوانه معرفة وجهتها النهائية وخط سيرها. ومن أوجه الصعوبة أن قيادات التحركات الشعبية لم تكن معروفة ـ وفي غالبيتها شبابية ـ وليس

«سيعيد انفتاح الربيع العربي على احتمالات أوسع في المرحلة المقبلة، كإلغاء اتفاقية السلام مع مصر أو الأردن أو كلتيهما مثلا ، الجيش الإسرائيلي إلى مرحلة كان فيها قبل اتفاقيات السلام عندما كان مضطرا لبناء هيكلياته وتسلحه وقـواه البشرية مـن جديد على أسـاس فرضية عمل تقضي بمواجهة مـا قـد ينشأ على جبهتين هـادئـتـيـن، الشرقية والجنوبية. وهذا ما يتطلب ميزانيات هائلة، وتغييرات جذرية في النظرية العسكرية الإسرائيلية».

لها أيديولوجيا واضحة أو معلنة ـ كما يقول يادلين. وهو ما يصعّب أيضا التنبؤ ويفتح باب التقديرات والتخمينات. لكن يبقى هذا الكتيّب في لغته وطبيعة الجهد المبذول فيه مؤشرا على جدّية التعامل الإسرائيلي مع أحداث الربيع العربي. وهو تعامل يتمّ بمفردات بحثية غير انفعالية ولا عصبية تحكمها أفعال العقول لا الميول والرغبات. وهي الأفعال التي ينبغي أن تكون في صلب كل تفكير استراتيجي أو تحليل استراتيجي لأحداث بحجم الربيع العربي. جدية تعكس مسؤولية في التأويل والتفكيك باعتبارهما من نوع الأفعال التي ينبغي على قيادة كل دولة أو شعب أن تضطلع به لغرض استعادة زمام المبادرة أو الإمساك بحركة التاريخ، وإن تعرضت للزلزال كما تجسّده أحداث الربيع العربي.

يرى الكتيّب إذن إلى الربيع العربي بأدوات الدولة القومية وسوسيولوجيتها وما تفتق عنها من مفاهيم أمن قومي ـ وهنا إسرائيلي ـ ومنظومات دولية وإقليمية ومواقع نفوذ. وهو أمر يبدو طبيعيا في ظل المرحلة السابقة في العلوم السياسية التقليدية، وما أعقب اتفاقية وستفاليا بخصوص الدولة القومية الإقليمية. لكننا نقترح منهجية أخرى لرؤية الأمور تتعدى هذا المنظور إلى علوم العولمة وضعف الدولة القومية وسيطرتها وسيادتها وأمنها وإمكانية تفككها إلى دويلات أو كيانات أصغر يحميها نظام العولمة، هذه المظلة التي تبدو الآن مستعدة لقبول لاعبين غير الدولة القومية المعهودة.

وقد تكون المنطقة العربية المرسومة بقلم الاستعمار القديم ومصالحه ستتفكك في المرحلة المقبلة بأيدي شعوب عافت الحدود المرسومة والأنظمة التي كرّستها مصرّة على رسم حدود على هواها. والرمال العربية متحركة وحبلى بمشهد قد يكون مغايرا كليا لما عهدناه أو لما أراده مُحدثو الثورات أو قوى الثورة المضادة. وهنا قد يكون الإسرائيليون وغير الإسرائيليين بحاجة ماسة إلى أدوات أخرى للقراءة والتعامل. أو أن العالم سيضطر إلى إنتاج لغة جديدة للتعريف.

ليست مبالغة أبدا إذا قلنا باحتمال نشوء دولتين في «القُطر» السوري مثلا أو في لبنان. أو بنشوء اتحاد بين مصر والسعودية ـ أنظر فكرة الاتحاد الخليجي مثلا. كأن المجتمعات العربية عادت إلى مربعاتها الأولى، إلى حالتها الخام، إلى هيولتها لتبدأ التشكّل من جديد في صور وكيانات لم نعهدها من قبل، فلا يُمكن تسميتها الآن، ولا تكفينا أدوات المعرفة والحفر المعرفي المتوافرة لنا لنُمسك الأحداث ونعقلها، وهذا ما يُغفله الكتيّب الجاد موضوعنا!